المحاضرتان 4+5

الفصل الثالث

النظام الإداري

قدّمت الإدارة المملوكية منجزات مهمة في مختلف مظاهر الحياة، فقد سمحت بذلك الظروف السياسية وحالة الانتعاش الاقتصادي التي تبعت الحروب الصليبية، وهمم بعض السلاطين وخصوصاً السلطان بيبرس وأسرة قلاوون، وهم الذين أكثروا من العمارة والبناء.

كذلك شملت مظاهر العمل الإداري في الدولة المملوكية النشاطات البلدية، من شق طرقات جديدة شملت طرق المواصلات بين مختلف المدن في مصر وبلاد الشام، وأقيمت الفنادق والخانات وأُمِّنت المياه والخدمات والحراسة لتلك المواقع الخدمية، وأصبحت حركة التنقل بين المدن أسهل بكثير من العصور السابقة.

وكانت الخدمات البريدية سواء البرية أو الجوية تعد من أهم منجزات العصر المملوكي. وقدمت الحكومة المملوكية خدمات صحية عظيمة لمختلف فئات السكان، وكانت تلك الخدمات تقدم العناية الصحية الخارجية بكثرة العيادات الموزعة في كل مكان، أو الداخلية من بيمارستانات. كما كانت الحركة الفكرية والتعليم وبناء المدارس سمة مميزة للعصر المملوكي[i].

وسنتحدث عن مجمل هذه الخدمات من مواصلات ورعاية صحية وتعليم في الفصول اللاحقة، ونركز في هذا الفصل على الإدارة المركزية والتقسيمات الإدارية والدواوين والوظائف والبريد.

أولاً ــ الإدارة المركزية والتقسيمات الإدارية في الدولة المملوكية:

اتبعت دولة المماليك نظاماً إدارياً فيه الكثير من الدقة والتنظيم والإتقان، استطاعت بوساطته إحكام السيطرة على أطراف البلاد، وتنظيم أحوالها الداخلية، فنشرت ولاتها وموظفيها في كل البلاد، وربطت شؤونها بإقامة الدواوين ذات الاختصاصات المختلفة.

و لم تتبدل الحدود الجغرافية في عصر المماليك عن الدول التي سبقتهم كثيراً سواء في مصر أو في بلاد الشام، كما لم تتبدل بعدهم كثيراً حتى وقتنا الحالي، إذ ارتبطت التقسيمات عبر التاريخ استناداً لظروف وقتية اقتضتها الضرورة والبعد التاريخي والجغرافي والإداري المتوارث.

وقد أبقت الإدارة المملوكية الاصطلاحات الإدارية التي كانت مستعملة في العصر الفاطمي، فاستخدمت كلمة عمل (بما يعادل حالياً مديرية أو محافظة)، وناحية (أي مركز أو ناحية بالتعبير الشامي)، وقرية كما نستعملها حالياً.

وخلال العصر المملوكي كانت تجري بين الحين والآخر تعديلات تقتضيها الظروف مثل تحرير المناطق التي كان يحتلها الصليبيون، فأُحدثت نيابات جديدة مثل نيابة صفد وطرابلس. أو بسبب إعادة هيكلة النيابات لأسباب سياسية أو ترضية للأمراء والنواب.

لقد كانت مصر وبلاد الشام مقسمة في عصر المماليك إلى مناطق إدارية كثيرة، وبقيت الحجاز في تقسيماتها ونظمها تتبع النظام البدوي والقبلي ضمن أطر جغرافية، فتكونت من قسمين: الأول مكة المكرمة، والثاني المدينة المنورة.

وكان تنظيم الإدارة في الدولة المملوكية يعتمد على وجود إدارة مركزية للدولة بيدها كل السلطات والمراكز الإدارية العليا التي ترتبط بها الإدارات كافة في النيابات، سواء في مصر أو بلاد الشام، فيكون تنظيم الدولة مكوناً من:

ـــ الإدارة المركزية وهي في قلعة الجبل (داخل الحضرة السلطانية).

ـــ الإدارة المحلية خارج قلعة الجبل (خارج الحضرة السلطانية)، وهي تنقسم إلى:

أ ـــ الإدارة في مصر ونيابة الإسكندرية.

ب ـــ الإدارة في نيابات بلاد الشام.

ج ـــ الإدارات الملحقة بالدولة المملوكية في الحجاز واليمن[ii].

1ـــ التقسيم الإداري في مصر:

كانت مصر مقسمة في عصر المماليك إلى عدد من المناطق الإدارية، فتألفت من ثلاث قواعد، أي عواصم، وهي:

أ ــ مدينة الفسطاط: بناها والجامع فيها عمرو بن العاص، وكانت مدينة عظيمة فيها القصور الكبرى، احترقت في أواخر عهد الفاطميين، ثم هدم الظاهر بيبرس الكثير منها، ولم يبق فيها إلا ما هو على شاطئ النيل والجامع العتيق، ودُثرت أكثر خططها. ويقابلها في الجهة البحرية جزيرة الروضة وفيها الجامع الكبير وجامع أحمد بن طولون.

ب ــ مدينة القاهرة: وهي العاصمة، يحيط بها سور طوله (29300) ذراع.

ج ــ القلعة: ضمن القاهرة، وهي التي بناها بهاء الدين قراقوش بأمر من صلاح الدين الأيوبي. وتشكل مدينة ضمن مدينة، ففيها يقيم السلطان ومماليكه، ومن سيطر عليها فقد سيطر على الدولة كلها. وقد استمرت مركزاً للحكم في مصر حتى عهد محمد علي باشا. ومن معالم هذه القلعة الرئيسية:

ــ الجبّ: وهو السجن الذي بناه المنصور قلاوون. ــ دار العدل: من بناء الظاهر بيبرس. ــ الإيوان: أنشأه المنصور قلاوون. ــ القصر الأبلق: شيده الناصر محمد بن قلاوون. ــ قصر الأشرفية: أنشأه السلطان أشرف خليل. ــ جامع القلعة: عمّره الناصر محمد بن قلاوون. ــ خزانة الكتب. ــ دار النيابة: عمّرها المنصور قلاوون [iii].

أما أعمال الديار المصرية ونواحيها، فعرفت بتقسيمها إلى وجهين: قبلي وبحري، اشتمل الوجه القبلي على تسعة أعمال، وعُبّر عن هذا الوجه بالصعيد، ويمتد من جنوبي الفسطاط إلى نهايته في الجنوب، وسُمي صعيداً لأن أرضه كلما ولجت في الجنوب أخذت في الصعود والارتفاع، وأما أعمال هذا الوجه التسعة فهي كما يلي: الأعمال الجيزية، والأعمال الإطفيحية، والأعمال البهنساوية، والأعمال الفيومية، وأعمال الأشمونين والطحاوية، والأعمال المنفلوطية، والأعمال الأسيوطية، والأعمال الإخميمية، والأعمال القوصية.

أما الوجه الثاني من الديار المصرية فهو الوجه البحري، ويشمل كل ما هو أسفل القاهرة إلى البحر المتوسط حيث مصب النيل، وسمي بحرياً لأن منتهاه البحر المتوسط، وهذا الوجه أرطب الوجهين، وأقلهما حراً وأكثرهما فاكهة وأحسنهما مدناً، واشتمل على ثلاث شعب، الشعبة الأولى: وتشتمل على أربعة أعمال هي: عمل الضواحي، وعمل القليوبية، وعمل الشرقية، وعمل الدقهلية والمرتاحية، وفيه الإسكندرية ودمياط.

وتشتمل الشعبة الثانية على عملين هما: عمل البحيرة، وعمل المزاحمتين، فيما تشتمل الشعبة الثالثة على جزيرتين، تشتمل الأولى منهما على عملين هما: عمل المنوفية، وعمل الغربية، وتشتمل الجزيرة الثانية على عمل واحد عاصمته مدينة أبيار المضافة إلى مدينة ولاية منوف[iv].

ـــ النيابات:

النيابة هي التي يُعبّر عن صاحبها بالنائب الكافل، وهو يحكم في ما يحكم فيه السلطان لذلك فهو سلطان مختصر في نيابته.

واستحدثت في مصر في عصر دولتي المماليك ثلاث نيابات، أولها نيابة الإسكندرية؛ وهي نيابة جليلة استحدثت في عهد السلطان الأشرف شعبان بن حسين عام 767هـ = 1365م، حين هاجم الفرنجة الإسكندرية وفتكوا بأهلها وقتلوا منهم خلقاً عظيماً ونهبوا الأموال، وكانت قبل ذلك ولاية من جملة الولايات.

والنيابة الثانية هي نيابة الوجه القبلي، واستحدثت في عهد الظاهر برقوق أول سلاطين الدولة الجركسية، ونائبها ذو رتبة عظيمة، ويحكم جميع بلاد الوجه القبلي بأسره، ومقر نيابته مدينة أسيوط.

والنيابة الثالثة هي نيابة الوجه البحري، وهي مما استحدث في عهد الظاهر برقوق أيضاً، ومقر نائبها مدينة دمنهور.

إذاً، لم يكن في مصر في عصر دولة المماليك البحرية إلا نيابة واحدة هي نيابة الإسكندرية، فلم يكن للوجهين القبلي والبحري نواب، وإنما كان عليهما قبل استحداث النيابة موظف يسمى (الكاشف)، وسُمي بوالي الولاة[v].

ـــ الولايات:

قُسمت النيابات إلى ولايات، فكان على كل مدينة والٍ يدير شؤونها، وكان والي القاهرة الأعلى رتبة بين الولاة، وكان يحكم القاهرة وضواحيها. وهناك أيضاً والي الفسطاط، ووالي القرافة؛ وهي مقبرة القاهرة والفسطاط، ووالي القلعة. وهناك ولاة الوجه القبلي وهم: والي البهنسى، ووالي الأشمونين، ووالي قوص وإخميم، ووالي أسوان، ووالي الجيزة، ووالي إطفيح، ووالي المحلة، ووالي البحيرة؛ وهو والي دمنهور، ووالي قليوب، ووالي أشموم، ووالي منفلوط. ولم يكن في أسيوط ولاية لكونها كانت مستقر والي الولاة في الوجه القبلي، ثم صارت مستقر النائب[vi].

وكان الولاة يتجولون بحركة دائمة في ولاياتهم، كما هو حال والي القاهرة في عهد الناصر محمد بن قلاوون، الذي كان يطوف بالأسواق والطرقات لمنع الغش، ويقتحم البيوت ويتعقب السكارى والعابثين ويقضي عليهم، وكان في بعض الأحيان يتنكر ويمشي في أزقة المدينة[vii].

2ـــ التقسيمات الإدارية في بلاد الشام:

كان للشام أجمعه رئيس يسمى: نائب الشام، يقيم في دمشق أو حلب، ويشرف على جميع أمورها وموظفيها وأموالها، وله مساعدون من وزراء وحجّاب وكتّاب إنشاء وكتّاب سر، ودواوين ومُفتين وقضاة ومحتسبين وولاة[viii].

وقُسّمت بلاد الشام إلى ست نيابات كبيرة، أُضيفت إليها نيابتان صغيرتان فأصبحت ثماني نيابات، ويلاحظ أن كثيراً من المؤلفين لم يعدوا نيابة غزة وبيت المقدس من نيابات الشام بل تابعتين لنيابات أخرى كما كانت في زمانهم، وبعضهم عد غزة نيابة و لم يعد بيت المقدس نيابة[ix].

وقد اقتضت الظروف الخاصة ببلاد الشام ــ التي اشتملت على مناطق حدودية كثيرة وشكلت ثغوراً للسلطنة وضمت موانئ وقلاعاً هامة ــ أن تنقسم كل نيابة إلى عدد من الأقسام والنيابات الصغيرة، أطلق عليها القلقشندي (ت821هـ = 1418م) تعبير «النيابات الصغار»[x].

و لم يجر تشكيل النيابات في بلاد الشام في وقت واحد، بل ارتبط ذلك بظروف تاريخية تتعلق بالموقع الجغرافي، أو تاريخ انضمام النيابة للسلطة المملوكية، أو تاريخ تحريرها من الصليبيين[xi]. وإليكم الحديث عن نيابات الشام.

أ ــ **نيابة دمشق**: وتسمى أيضاً الشام فقد قال القلقشندي: «فإذا قال سلطاننا بلاد الشام أو نائب الشام لا يريد به إلا دمشق ونائبها». وهو أهم نواب الأقاليم وأعظمهم شأناً حتى أن رتبته لم تكن تقل عن رتبة نائب السلطنة بالقاهرة، فقد كان أوسع نواب الأقاليم الشامية نفوذاً بل كان الوحيد الذي يستحق نائب السلطنة غير النائب بمصر. ويطلق عليه اسم (النائب الكافل) أو كافل الممالك الإسلامية (أو الشامية)، ويصدر بتعيينه في وظيفته تقليد خاص، وينوب عن سلطان مصر في إدارة شؤون نيابته ويتمتع بالسلطة الكاملة والنفوذ المطلق اللذين يتمتع بهما السلطان نفسه[xii].

لقد أصبحت دمشق وحلب نيابتين مملوكيتين بعد معركة عين جالوت وانهزام التتار سنة 658 هـ = 1260م في عهد الظاهر بيبرس، وبقيتا فترة طويلة تمثلان نيابات بلاد الشام تحت الحكم المملوكي، وكان لكل واحدة منهما مهام خاصة، فكانت نيابة دمشق تختص بمواجهة الصليبيين الذين كانوا يحتلون الشريط الساحلي لشرقي البحر المتوسط، وكان عليها الاستعداد الدائم لصد هجماتهم، ومنع توسعهم، ورد غزواتهم، والاستعداد لتحرير الأرض منهم في الوقت نفسه.

وكانت الظروف تقتضي من السلطان المملوكي أن يحتفظ بالشام ودمشق على الخصوص كمنطقة قوية عسكرياً واقتصادياً لحماية مصر، لذلك قام سلاطين المماليك بحشد قوات عسكرية

مملوكية في بلاد الشام ودمشق على الخصوص، وكانت ترتبط بنائب دمشق الذي يرتبط بالقاهرة. وكان السلطان المملوكي يعطي نائب دمشق سلطات كبرى قياساً على باقي نيابات الشام، ومن هذه السلطات أن تكون مراجعة نواب الشام للسلطان عن طريقه، وكذلك يكون سفرهم بإذنه[xiii].

ب ــ نيابة حلب: تتمتع حلب بموقع استراتيجي هام فهي تقع بالنسبة للدولة المملوكية في أقصى حدودها الشمالية، وهي أكبر ولاية في بلاد الشام لاتساعها الكبير مع توابعها وملحقاتها والنيابات والولايات الصغار والثغور التابعة لها، ولذلك هي ذات موقع حربي مهم لمجاورتها لأعداء المماليك والطامعين في حكم دولتهم أو على الأقل ضم الشام لحكمهم من البيزنطيين والأرمن والتتار والعثمانيين. فشكلت الخط الدفاعي الأول للدولة المملوكية، لذلك شحنها المماليك بالكثير من القوات والأسلحة والعُدَد، واهتموا بأسوارها والحصون التي تتبعها.

وكان السلطان يختار نائب حلب من الأمراء الكبار الذين يثق بهم ثقة كبيرة، وغالباً ما يكونون ممن مارس مهمات كبيرة قبل تعيينه، وكان يمنحه صلاحيات واسعة، مثل تفويضه بتحريك الجيوش ودخول الحرب في حالة شعوره بخطر، وكان يطلق عليه لقب «ملك الأمراء». ولكن رغم تلك الأهمية لنائب حلب، بقي نائب الشام أعلى مرتبة منه[xiv].

ج ــ نيابة طرابلس: أو أطرابلس، نيابة هامة جداً، تقع على شاطئ البحر المتوسط، فهي من نيابات الثغور وقريبة من البحرية الصليبية التي كانت تمارس القرصنة والإغارة الدائمة، وكانت من معاقل الصليبيين القوية، والتي حررها المماليك، إذ فتحها السلطان المنصور محمد بن قلاوون عام 688 هـ = 1289م، بعد أن ملكها الفرنج 184 سنة، وبذلك جعلها نيابة، فكانت آخر ولاية كبيرة تنضم للدولة المملوكية [xv].

د ــ نيابة حماة: تتميز حماة بموقعها على طرف بادية الشام، فعُدت حاضرة بدو بلاد الشام وبادية الشام التي تتصل مباشرة مع بدو شبه الجزيرة العربية، وهي تقع على نهر العاصي وفي موقع متوسط من بلاد الشام على طريق القوافل وشبكة الاتصالات، كما منحها موقعها هذا قيمة عسكرية كبيرة.

ولقد بقيت محتفظة باستقلالها وتبعيتها للبيت الأيوبي لمدة 72 عاماً في إطار الحكم المملوكي زيادة عن مثيلاتها من الممالك الأيوبية، إذ بقيت مملكة أيوبية خاضعة للسلطان المملوكي حتى وفاة ملكها المؤيد آخر ملوكها الأيوبيين سنة 741 هـ = 1341 م، لتصبح نيابة مملوكية في عهد المنصور أبي بكر[xvi].

هـ ــ نيابة صفد: وهي أول نيابة في العصر المملوكي شُكلت في فلسطين لأغراض عسكرية وأمنية، فقد تشكلت كنيابة من نيابات الشام حين حررها الظاهر بيبرس سنة 764 هـ = 1363م، وكان من أهم مهامها التصدي للصليبيين في عكا والمناطق الأخرى التي ما زالت بأيديهم، لذلك حشدت السلطات المملوكية حامية عسكرية كبيرة فيها، كان لها دورها المؤثر في معارك التحرير[xvii].

و ــ نيابة الكرك: أدرك الظاهر بيبرس أهمية الكرك، فأرسل قوة مملوكية للسيطرة على الشوبك وتم له ذلك في سنة 659 هـ = 1261م، ثم ترك بيبرس المغيث على الكرك، ثم خدعه وألقى القبض عليه وحصل على فتوى بقتله لاتصاله بالتتار. ثم توجه الظاهر بيبرس نحو الكرك التي سُلّمت له دون قتال سنة 661 هـ = 1263م، وشرع في تنظيم شؤونها، وعين نائباً مملوكياً عليها، ثم أضاف إليه الشوبك وأعمالها.

وكانت الكرك تعامل معاملة خاصة من سلاطين المماليك، فنظراً لحصانتها القوية وموقعها الاستراتيجي وقربها من مصر، أصبحت خزنة ثروات السلاطين، وملاذهم الأخير عند الملمات[xviii].

ز ــ نيابة غزة: لموقع غزة أهمية عسكرية، إذ تشكل حلقة الاتصال بين مصر والشام، لذلك كان يتطلع إلى فتحها ملوك مصر إذا تطلعوا لفتح الشام، وكان الاستيلاء عليها يعني السيطرة على طرق الحرب والتجارة بين آسيا وأفريقيا. وقد بين الأمير كراي المنصوري (ت 719 هـ = 1319م) أهمية غزة للسلطان الناصر محمد قائلاً: «من ملك غزة ملك مصر».

وكانت غزة في العصر المملوكي من النيابات الصغرى التي كانت تابعة لنيابة دمشق، ثم اتخذت صفة النيابة المستقلة في عهد الناصر محمد بن قلاوون في ولايته الثالثة، حيث أرسل الأمير علم الدين سنجر الجاولي نائباً عليها سنة 711 هـ = 1311م.

ومع وصول السلطان قانصوه الغوري للحكم سنة 906 هـ = 1501م، فصلها عن دمشق وأعطاها صفة النيابة التي تتبع السلطان مباشرة، مع إعطاء نائب دمشق إشرافاً أدبياً عليها، وبذلك تصبح غزة النيابة السابعة في بلاد الشام في العصر المملوكي المتأخر[xix].

ح ــ نيابة بيت المقدس: كان بيت المقدس من النيابات الصغيرة التابعة لدمشق، خلا بعض الفترات حين عومل كنيابة مستقلة، وفي سنة 777 هـ = 1375م قام الأشرف شعبان برفع مرتبة نائبه فجعله طبلخاناة، ولكنه أبقاه تابعاً لدمشق، وكان يتم تعيين نائبه من قبل نائبها، ولكن

السلطان قلاوون أورد بيت المقدس بمعاهدة الصلح مع الفرنج على أنها «مملكة القدس الشريف» حيث أصبحت تولية نائبها تتم من قبل السلطان مباشرة[xx].

3ــ الإدارة في الحجاز واليمن وغيرهما:

أما بقية أقاليم الدولة المملوكية في الجزيرة العربية والحجاز وفي اليمن أو في برقة وطرابلس، فإنها كانت مستقلة عن الإدارات المصرية، وإن سُمع عن نيابة واحدة أو نيابات في مكة والمدينة، فإن ذلك يدل على إشراف مباشر عليها بسبب التجارة، أو بسبب أهميتها الدينية[xxi].

وكان الحجاز تابعاً لدولة المماليك بعد سقوط الخلافة في بغداد، وبذلك أصبح سلاطين المماليك حماة الحرمين الشريفين، وهو ما أكسبهم ثقة العالم الإسلامي، وكان أشراف الحرمين يُعيّنون من القاهرة ويعزلون منها، و كانت المواد التموينية والإعانات لأهل الحرمين الشريفين تصل مع قافلة الحج المصري والشامي.

أما اليمن فقد كانت تابعة لمصر منذ أيام صلاح الدين تبعيّة متراخية لاعتبارات مذهبية معروفة، واستمر الحال كذلك حتى سقوط دولة المماليك[xxii].

ثانياً ــ الدواوين والوظائف.

1ــ الدواوين:

الدواوين هي مكان السجلات، وهي أشبه ما تكون بالوزارات اليوم، وقد أقام المماليك دواوين كثيرة واهتموا بتنظيمها والإشراف عليها لترتيب أمور الدولة، فقد ضمت الإدارة المملوكية دواوين كثيرة، اختلفت باختلاف المهمات التي أوكلت إليها، وكانت هذه الدواوين بالغالب في قلعة الجبل، و لكل ديوان فروع في النيابات تقوم بإجراء العمل الموكل للديوان في النيابة، وتكون تلك الفروع متصلة بالفرع المركزي.

فكانت هناك دواوين تتعلق بالسلطان، ودواوين تتعلق بالوزراء وكبار الأمراء ونواب النيابات وهكذا، حتى أن بعض الحريم كان لهم ديوان مثل ديوان الخاتون ست الشام بنت أيوب وكان لها من يتولى هذا الديوان، وفعلت حريم السلاطين وأمراء المماليك الأخريات مثل تلك الدواوين، وكان لأوقاف السلاطين والأمراء والحريم دواوين خاصة بذلك، وكان لأبناء السلطان دواوين مثل ديوان أبناء السلطان الناصر محمد، وكان للبيمارستانات دواوين، وللأشراف ديوان.

وفيما يلي أستعرض لكم أهم دواوين دولة المماليك، وهي كما يلي:

ـــ **ديوان الإنشاء:** وهو المسؤول عن المراسلات والمكاتبات الخارجية، ويختص بتنظيم العلاقات الخارجية للدولة، وهو بذلك يشبه وزارة الخارجية، والديوان اسم للموضع الذي يجلس فيه الكُتّاب، أما الإنشاء فهو مصدر: أنشأ الشيء؛ إذا ابتدأه واخترعه على غير مثال يحتذيه، بمعنى أن الكاتب يخترع ما يؤلفه من الكلام ويبتكره من المعاني فيما يكتبه من المكاتبات للولايات وغيرها، لذلك كانت إضافة الديوان للإنشاء تحتمل أمرين: أحدهما أن الأمور السلطانية من المكاتبات للولايات تنشأ عنه وتبدأ منه، والثاني أن الكاتب ينشئ لكل واقعة مقالاً. وترتبط بديوان الإنشاء وظيفة كاتب السر؛ وكتابة السر تعني: قراءة الكتب الواردة على السلطان، وكتابة أجوبتها، وأخذ خط السلطان عليها وتفسيرها، وتصريف المراسيم وروداً وصدوراً، والجلوس لقراءة القصص بدار العدل والتوقيع عليها. فكانت كتابة الإنشاء تارة تطلق على صاحب ديوان الإنشاء وتارة أخرى تطلق على كاتب السر، الذي كان يجلس في ديوان الإنشاء أيضاً[xxiii].

وكان في ديوان كاتب السر كتّاب الدست؛ وهم الذين يجلسون معه في دار العدل ويقرؤون القصص على السلطان، ويوقعون عليها بأمره، وكتّاب الدرج؛ وهم الذين يكتبون الولايات والمكاتبات ونحوها، وربما شاركهم كتّاب الدست في ذلك، وقد ابتدع الكتّاب بدعة جديدة في دولة المماليك وهي وضع ألقاب السلطان والملوك والوزراء وأمراء الدولة وكبار رجالها، بحيث تختص كل رتبة بلقب، كالمقام والمقر والجناب والمجلس ونحوها، مع اتباع كل منها بألفاظ خاصة للتبجيل والتفخيم، وقد ابتدعوا أيضاً إلحاق ياء النسب بالأوصاف، كالأميري لأرباب السيوف، والصاحبي للوزراء، والقضائي لأرباب الأقلام[xxiv].

ـــ **ديوان النظر:** ومقره في قلعة الجبل، ويذكر المقريزي أن هذا الديوان هو أرفع دواوين المال، وفيه تثبت التواقيع والمراسيم السلطانية، وتتبع إليه كل دواوين المال التي تشكل فروعاً منه، فترفع له حساباتها، ويرجع إلى هذا الديوان أمر توزيع الرواتب والأرزاق على موظفي الدولة[xxv]، فهو يشبه بذلك وزارة المالية، ويشرف على جميع الدواوين التي تحمل السمة المالية.

ـــ **ديوان الأحباس:** الأحباس: جمع حبس؛ وهو الوقف. ويمكن أن نطلق على هذا الديوان اسم: ديوان الأوقاف، وهو بذلك يشبه وزارة الأوقاف، ويذكر القلقشندي أن صاحب هذا الديوان مسؤول عن «رزق الجوامع والمساجد والربط والزوايا والمدارس من الأرضين المفردة لذلك من نواحي الديار المصرية خاصة، وما هو من ذلك على سبيل البر والصدقة لأناس معينين»[xxvi].

ـــ **ديوان الجيش**: وفيه تحفظ أسماء الجنود والأمراء وأخبارهم بالتفصيل، وهو يشبه ما يسمى وزارة الدفاع في أيامنا، ويسمى الموظف المسؤول عنه بناظر الجيش، ووظيفته «التحدث في أمر الإقطاعات بمصر والشام، والكتابة بالكشف عنها، ومشاورة السلطان وأخذ خطه ... ولناظر الجيش أتباع في ديوانه يولون عن السلطان كصاحب ديوان الجيش وكُتّابه وشهوده» [xxvii].

ـــ **ديوان القضاء**: وهو الذي يتولى الشؤون الإدارية للقضاء، مركزه الرئيسي في قلعة الجبل، وهو فرع من ديوان الإنشاء، وجُعل في كل نيابة ديوانها الخاص الذي يتبع الديوان المركزي، والجميع يتولاه قاضي القضاة، سواء في مصر أو النيابات، ولقاضي قضاة مصر التقدم على الباقين، ومن اختصاصات قاضي القضاة إضافة للقضاء والحكم الإشراف على ديوان القضاء[xxviii].

ووُجد غير هذه الدواوين دواوين أخرى كثيرة، لكنها لا تصل إلى أهميتها، ومنها: ديوان الإقطاع وديوان مستخرج الدولة وديوان المرتجع وديوان بيت المال، وديوان المواريث ومنه ديوان الحشرية الذي ينظر بميراث من يموت ولا وارث له أو من يموت وله وارث لا يستغرق ميراثه التركة، وديوان الجوالي، وديوان الزمام، وغير ذلك. وهناك دواوين أقل أهمية مثل ديوان الأهراء وهي شؤون الغلال السلطانية، وديوان الطواحين حيث يتولى صاحبه طحن الغلال، وديوان المرتجعات الذي يشرف على الأمور الخاصة بتركات الأمراء، كذلك هناك دواوين تلحق بدواوين أكبر منها مثل ديوان الإسطبلات وديوان الخزانة وديوان العمائر وديوان المستأجرات.

وكان للديوان نشاطه الدائم والمستمر، ومنها ما كان مؤقتاً سواء لفترة معينة، أو لمناسبة، أو لتحصيل ضريبة معينة ينتهي الديوان بانتهاء السبب، أو يجري ضم أعمال ديوان لديوان آخر، أو يجري الاستغناء عن الديوان نهائياً.

و غالباً ما يكون مركز الدواوين الرئيسي في قلعة الجبل، وتكون مثيلاتها في النيابات على نظامها نفسه ولكن بشكل أصغر وأكثر محلية، وتبقى التبعية والاتصال الدائم مع الإدارة الرئيسية في قلعة الجبل[xxix].

2ـــ الوظائف:

كان للتوظيف والوظيفة والموظف في عصر المماليك تنظيمات دقيقة ليست ببعيدة عن قوانين التوظيف الحالية، وهي تشمل الحقوق والواجبات والغرامات على حد سواء للموظف والإدارة التي عينته في الوظيفة.

ووُجد تنظيم موحد في الإطار العام يسري على كل الدولة في سائر نواحيها، وهناك استثناءات محددة لبعض الوظائف أو بعض الأمكنة، كما في مناطق الثغور أو أثناء الحروب، كما كان للجيش ميزات واختصاصات تختلف عن الوظائف المدنية، وهو أمر نراعيه في قوانيننا الحالية.

وكان العمال وأصحاب الوظائف يرتبطون بالديوان؛ وهو موضع لحفظ ما يتعلق بحقوق السلطنة من الأعمال والأموال ومن يقوم بها من الجيوش والعمال، ويضم الديوان أيضاً أرشيف العامل الشخصي والوظيفي والمراسيم الخاصة به وأوامر الانتقال والمهمات الخاصة الداخلية والمحلية والخارجية[xxx].

وقد سعى سلاطين المماليك إلى الإشراف على أمور البلاد بشكل مباشر وعدم إطلاق أيدي النواب، ولذلك تم حصر مراسيم التعيين لعدد من المناصب وخاصة الحساسة منها بيد السلطان؛ مثل تعيين نائب القلعة أو الحاجب أو كاتب السر، في حين احتفظ النواب بحقهم في تولية المناصب الإدارية الصغيرة أو المتوسطة في بعض الأحيان[xxxi].

وتنقسم الوظائف في عصر المماليك إلى وظائف عسكرية (أرباب السيوف)، ووظائف إدارية (أرباب الأقلام)، ووظائف دينية (أرباب العمائم) [xxxii].

أ ــ الوظائف العسكرية (أرباب السيوف):

وهي لرجال الجيش، ولم يكونوا من غير المماليك، وكانوا ينفذون أوامر السلطان وينصرونه ويعتمدون عليه في أمورهم المعاشية، وفي بعض الأحيان كانوا يشتطون في استعمال النفوذ الذي يتمتعون به[xxxiii]. ومن أهمها:

ــ **نائب السلطنة:** ويسمى أيضاً بالنائب الكافل، وكافل المماليك الإسلامية، وهو السلطان الثاني في الدولة، ويتم تعيينه بمرسوم سلطاني، وصلاحياته واسعة؛ ومن ذلك أن بإمكانه أن يستخدم الجنود دون مشاورة السلطان، وإليه ترفع الشكاوي، وتُقرأ عليه قصص الناس، وكان يُصدر المراسيم من دون الرجوع إلى السلطان، باستثناء الأمور الصعبة التي كان لا بد من إحاطته بها. وهو من يعين أرباب الوظائف الجليلة؛ كالوزارة وكتابة السر، وهو يرأس الجيش في المواكب ويترل الجميع في خدمته[xxxiv].

ــ **الأتابك:** وظهور هذا المنصب مرتبط بالدولة السلجوقية، وكانوا يطلقونه على من أرادوا تشريفه وتكريمه، وهو تسمية مؤلفة من لفظين غير عربيين، الأول (أتا) بمعنى الأب، و الثاني (بك) بمعنى الأمير، أي أنها تعني: المربي الأمير، إلا أن هذا المنصب تطور مضمونه في ظل دولة المماليك

حيث أطلق على من يتولى قيادة الجيش ويعبر عن صاحبها بأتابك العسكر، وفي الفترات المتأخرة أصبح يذكر باسم الأمير الكبير، وكانت هذه الوظيفة تأتي في المرتبة الثانية بعد النائب والثالثة بعد السلطان، ثم أصبحت تأتي ــ خاصة في عصر المماليك الجراكسة ــ في المرتبة الأولى بعد السلطان، إذ أصبح الأتابك مدير شؤون الدولة، لذلك تمتع بمكانة عظيمة، فصار المنتدب لحل الكثير من مشاكل الدولة، والفيصل في المعقد من أمورها، وصار كبير القواد، وصاحب الشأن في الحروب، والمرشح الأول لتولي منصب السلطنة، وصار أمر السلطنة جميعها بيده [xxxv].

ــ **الحجوبية**: وهي ثالث أهم وظيفة عسكرية في العصر المملوكي، ويقوم صاحبها مقام النواب في كثير من الأمور، ويقف ما بين الأمراء والجند. وكانت مهمة الحاجب في العصر المملوكي تتلخص بأن: «يقف بين يدي السلطان ونحوه في المواكب ليبلغ ضرورات الرعية إليه، ويركب أمامه بعصا في يده، ويتصدى لفصل المظالم بين المتداعيين خصوصاً فيما لا تسوغ الدعوى من الأمور الديوانية وغيرها»[xxxvi].

ــ **الدوادارية**: ومعنى الدوادار: ماسك الدواة، وأول من أحدث هذه الوظيفة ملوك السلاجقة، ويتم تعيين الدوادار من قبل السلطان، ومهمته تبليغ الرسائل عن السلطان، والإبلاغ عن عامة الأمور، وتقديم البريد، وأخذ خط السلطان على عموم المناشير والكتب. ويطلع على كل ما يصدر من ديوان الإنشاء وما يرد عليه من مكاتبات لكونه يقوم بختمها بخاتم الدولة ويدون ذلك في سجلات خاصة.

ــ **الأستاذدار**: وهو سيد بيوت السلطان، وإليه يكون أمرها، فيشرف على المطبخ والحاشية والغلمان، وله تصرف تام في استدعاء كل ما يحتاجه في بيت السلطان من النفقات والكساوي[xxxvii].

ــ **نقابة الجيوش**: وتضم عدة موظفين أكبرهم يسمى بنقيب النقباء، و يكون نقيب الجيوش كأحد الحجاب الصغار، فإذا طلب السلطان أو النائب أو الحاجب أميراً أو خدماً، كانت مهمته أن يرسل إليهم ويحضرهم[xxxviii].

ــ **الإسفهسلار**: معناه مقدم العسكر، وهو مركب من لفظين فارسي وتركي: (فاسفه) بالفارسية بمعنى المقدم، و(سلار) بالتركية بمعنى العسكر. وكانت مهمته الإشراف على الجند في العصر السلجوقي، ثم انتقل اللقب عن طريق الدولة النورية إلى الدولة الأيوبية، وانتقل كذلك إلى

دولة المماليك، حيث يذكر ابن عبد الظاهر عن الظاهر بيبرس: «كان له من المماليك أربعة آلاف مملوك، منهم أمراء إسفهسلارية»[xxxix].

ـــ **الخزندارية:** وصاحبها مسؤول عن الخلع والتشاريف السلطانية بالقلعة.

ـــ **ولاية المدينة:** ويتولاها صاحب الشرطة.

ـــ **المهمندارية:** وموضوعها تلقي الرسل الواردين، فيما يتعلق بالأمور الدبلوماسية.

ـــ **أميراخورية البريد:** صاحبها المتحدث على خيول البريد[xl].

ب ـــ الوظائف الديوانية المدنية (أرباب الأقلام):

ومعظمهم من غير المماليك، ولم يؤثر عنهم أنهم استطاعوا خلع السلطان، أو تغيير أسرة حاكمة، مع أن كل الأسر الحاكمة كانت تعتمد عليهم في إدارة شؤون البلاد، وكان سلاطين المماليك في البداية يعينون المماليك في كل الوظائف أو معظمها، وقد احتفظوا بهذه القاعدة إلى نهاية حكمهم فيما يختص بالوظائف الكبيرة، ولكنهم اضطروا إلى أن يتخذوا في وظائف مثل كاتب السر وصاحب ديوان الإنشاء وغيرهما موظفين من غير المماليك.

بل كانوا يستخدمون اليهود والمسيحيين من أهل الذمة، لأن المماليك لم يكونوا يتقنون مثل هذه الأعمال، وكان معظم الموظفين الماليين من القبط لما اشتهروا به من نشاط وكفاية في تولي مثل هذه أعمال[xli]. وأهم الوظائف المدنية:

ـــ **الوزارة:** وهي من أجلّ الوظائف وأرفعها رتبة آنذاك، وتجري تولية الوزير من قبل السلطان، وكان صاحبها ثاني رجل في الدولة إلى أن أُحدث منصب النيابة، فتأخرت الوزارة، حتى ألغاها الناصر محمد بن قلاوون، فوُزعت مهمات الوزير على ناظر المال؛ ومهمته تحصيل المال وصرف النفقات والكلف، وعلى ناظر الخاص؛ ومهمته تدبير جملة من الأمور وتعيين المباشرين؛ وكاتب السر؛ ويقوم بالتوقيع في دار العدل، وهؤلاء الثلاثة لا يستطيعون الاستقلال بأي أمر إلا بعد مراجعة السلطان[xlii].

ـــ **كاتب السر:** يتم تعيينه من قبل السلطان ويختار عادة من سكان البلاد وليس من المماليك، ومن مهامه تولي ديوان الإنشاء وقراءة الكتب الواردة على النائب وكتابة أجوبتها وتسفيرها وتصريف المراسيم، فضلاً عن قيامه بالتجسس على النائب لحساب السلطان حيث يخبره بكل تحركاته.

وعُرف في العصر المملوكي بعدة ألقاب، وهي: كاتب السر، وكاتم السر، وناظر الإنشاء الشريف، وناظر دواوين الإنشاء، ومن الشروط الواجب توفرها في الشخص الذي يتولى هذا المنصب معرفته بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية والأخبار والألقاب وصيغة كتابة المراسلات و المراسيم[xliii].

ـــ **ناظر المال**: يتم تعيينه من قبل السلطان، وكانت مهامه تتمثل بتولي ديوان النظر، وكل ما يتعلق بالمسائل الخاصة بالمختص والمصروف من أموال الدولة، ومراقبة حسابات النيابة، والإشراف على إيراداتها ومصروفاتها، وما يتبع ذلك من القيام بصرف مرتبات الموظفين، والإشراف على توزيعها سواء النقدية أو المواد العينية التي تقدم للجند والأمراء مثل الخبز واللحوم والسكر والزيت وغير ذلك[xliv].

ـــ **نظر الخزانة**: هي وظيفة كبيرة الشأن، لأن الخزائن مستودع أموال المملكة التي تسمى بالخزانة الكبرى، وناظرها غالباً ما يكون من القضاة ومن يلتحق بهم.

ـــ **نظر البيوت**: من الوظائف الجليلة، وهي منوطة بالأستاذدارية، فكل ما يتحدث به الأستاذدار يشارك فيه ناظر البيوت.

ـــ **نظر الإسطبلات**: يشرف ناظر الاسطبلات على أرزاق المستخدمين فيها، وما يباع ويشترى.

ـــ **نظر خزائن السلاح**: وموضوعها النظر بكل أنواع الأسلحة ومتعلقاتها، وحفظها وصيانتها.

وهناك أنظار أخرى: كناظر دار الطراز بدمشق، وناظر الأسواق، وناظر المواريث الحشرية، وناظر ديوان الأسرى، وناظر البيمارستان النوري[xlv].

ج ـــ الوظائف الدينية (أرباب العمائم):

وهي وظائف كبيرة وعظيمة؛ كالقضاء والخطابة ووكالة بيت المال والحسبة، فمن أهمها:

ـــ **القضاء**: وخصصنا له مبحثاً في فصل الحياة الدينية لأهميته ولما طرأ عليه من تطورات.

ـــ **ناظر الحسبة**: وتتلخص مهام ناظر الحسبة بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وحمل الناس على المصالح العامة، والإشراف على النظام في الأسواق ومراقبة المكاييل و الأوزان، ومنع انتشار الغش.

ـــ **وكالة بيت المال:** ويتم تعيين صاحبها من الأبواب السلطانية، وتعني حمل حمول المملكة إلى بيت المال، ومراقبة مبيعات بيت المال ومشترياته من أراض وعقارات، ومنع بيع ما لمصلحة المسلمين في بقائه، ولا يتولى هذه الوظيفة إلا صاحب العدالة البارزة.

ـــ **الخطابة والخطيب:** ومهمته أن يخطب في الناس ويعظهم في أيام الجمع والأعياد، يقول العمري: «وليقف حيث تخفق على رأسه الأعلام، ويتكلم فتخرس الألسنة ... و ليقرع المسامع بالوعد والوعيد ويذكر بأيام الله»[xlvi].

ـــ **إفتاء دار العدل:** وبها مفتيان شافعي وحنفي.

ـــ **مشيخة الشيوخ:** وموضوعها التحدث على جميع الخوانق والفقراء.

ـــ **نقابة الأشراف:** والأمر فيها للنظر في النسب الشريف وصحته ومتابعة أوقاف السادة الأشراف.

ـــ **وظائف أرباب الصناعات: و**منها رئاسة الطب، ورئاسة الكحالين، ورئاسة الجرائحية، وكل منهم مسؤول عن تابعيه في المهنة.

ـــ **وظائف زعماء أهل الذمة:** وفيها بطرك النصارى اليعاقبة، وبطرك النصارى الملكانية، ورئيس اليهود القرائين والربانيين، ورئيس السامرة [xlvii].

ونأتي الآن إلى إحصائية تعبّر عن حال الوظائف في عصر المماليك، فمما يلفت النظر في نظام المماليك عامة عدم الاستقرار في الوظائف، وكثرة العزل، والحبس والإعدام، ففي دراسة أجريت على (220) موظفاً كبيراً في عصر المماليك، وُجد أن (84) منهم أُعدموا، و(5) ماتوا في السجن، و(8) قُتلوا، و(2) ماتا في الخارج بعد الخروج على السلطان الحاكم، و(16) ماتوا في قتال العدو، و(88) ماتوا موتاً طبيعياً في أثناء توليهم الوظيفة، و(6) أُحيلوا إلى التقاعد، و لم يُستطع جمع بيانات كافية عن الباقي منهم[xlviii].

فهذه الإحصائية تدل على وجود رقابة شديدة على الموظفين، وتدل على عدم التساهل مع المسيء، فلقد كانت العقوبات في عصر المماليك إما بسبب التقصير في الخدمة، أو استغلال الوظيفة والعامة، أو سرقة الأموال بدون حق، أو بوادر خيانة للسلطان، أو تآمر أو طمع في الحكم، أو الإهمال الشديد أو سوء التصرف، أو التسبب في مشكلة عامة تهدد الأمن الداخلي، أو الاتصال مع العدو الخارجي.

إلا أن توقيع العقوبة لا يكون إلا بالتأكد من صحة المخالفة، سواء بواسطة الجواسيس أو القصص في مجلس المظالم، أو الجرم المشهود. ويتم إيقاع العقوبات بمحاكمة أو أحياناً دون حاكمة. وهذا لا يمنع من وجود دسائس ومؤامرات توصل الموظف مهما علت مرتبته لتقع عليه العقوبات دون ذنب اقترفه يقتضي العقوبة.

وتكون العقوبة بحسب الجرم المقترف، ومنها العزل، أو المصادرة أو كلاهما، أو فرض جزاء نقدي، أو إبعاد بمصادرة أو بدون مصادرة سواء للمعاقب أو أحياناً لأسرته. ويكون الإبعاد مع إعطاء وظيفة أخرى أو أن يبقى المبعد بطالاً. كما يتم في بعض الظروف إيقاع عقوبات جسدية كالضرب أو التقريع أو التجريس أو الحبس في مكان الجرم أو النفي. وقد تصل العقوبة لقطع اللسان أو الأطراف أو الإعدام الذي يتم بطرق مختلفة؛ مثل الخنق والتوسيط والتسمير وقطع الرأس أو الشنق [xlix].

ثالثاً ــ البريد ووسائل نقل الأخبار والاتصال:

كان يُعتمد في البريد الجوي ــ إن صح التعبير ــ على الحمام الزاجل في عصور السلاجقة والزنكيين والأيوبيين والمماليك، فيُكتب المطلوب بصيغة مختصرة مماثلة لما يستخدم في البرقيات في وقتنا الحاضر، وتُشد الرسالة تحت جناح الطائر أو في ذيله، وتُكتب من هذه الرسالة نسختان ترسلان بطائرين يُطلقان في أوقات متباعدة نسبياً، حتى إذا لم يصل أحدهما لسبب من الأسباب كأن ضل الطريق أو أكلته الجوارح أمكن الاعتماد على وصول الآخر، وقد جرت العادة أن لا يطلق الطائر في الجو الممطر ولا قبل تغذيته الغذاء الكافي[l].

ويذكر أبو شامة تحت عنوان «في الحمام»: «وفي سنة سبع وستين (567 هـ = 1171م) أمر الملك العادل نور الدين باتخاذ الحمام الهوادي، وهي من المناسيب التي تطير إلى البلاد البعيدة إلى أوكارها، فاتخذ في سائر بلاده»[li].

ثم تمتعت إدارة البريد في عصر المماليك برعاية كبيرة، وكانت تتبع ديوان الإنشاء[lii]. يقول سوفاجيه وهو أكثر المستشرقين اهتماماً بالبريد المملوكي: «حين تضافر استخدام الحمام الزاجل والإشارات الضوئية إضافة لاستخدام الخيل في البريد أصبحت مؤسسة البريد أكثر اكتمالاً، تتمركز حول نظم العلاقات العسكرية والسياسية والإدارية في الإمبراطورية ... وبفضل تأسيس البريد ومحطات الحمام الزاجل، ومواقع الإشارات الضوئية، باتت كل النقاط الحيوية في الإمبراطورية ترتبط بالعاصمة بطريقة منتظمة وسريعة»[liii]. وقد حدد المؤرخون تاريخ إتمام تجديد البريد

المملوكي في عهد السلطان الظاهر بيبرس بعام 659 هـ= 1261م، بينما حدده ابن إياس بسنة 669هـ =1270م[liv].

فلقد قام الظاهر بيبرس بتنظيم البريد كوسيلة لربط أجزاء دولته بحاضرتها بعد أن وحّد الدولة في مصر وبلاد الشام إثر قضائه على الصليبيين، وأقام غلماناً وخيولاً للبريد تسير على مراحل في أنحاء المملكة كافة. ونظّم سير البريد بحيث يصل القاهرة من دمشق على سبيل المثال مرتين في الأسبوع. وكان البريد يقطع المسافة من القاهرة إلى دمشق في أربعة أيام وأحياناً في ثلاثة أيام، وإلى حلب في خمسة أيام[lv].

و أنشأ بيبرس خدمة البريد السريع، وكان يجزي العطاء لعمال البريد المتميزين، فقد حصل بريدي وصل من دمشق على (300) درهم، وأجزل العطاء لبريدي آخر بإعطائه (400) درهم، وكان يعطي مبالغ إضافية وخلعاً للبريد السريع[lvi].

وتابعت الدولة المملوكية استخدام الحمام لإيصال الرسائل الصغيرة التي أطلق عليها البطائق (جمع بطاقة) في المراسلات السلطانية خصوصا أثناء الحروب أو في الأزمات الداخلية، أو للضرورة الملحة.

والحمام اسم جنس يشمل عدة سلالات من الحمام؛ منها اليمام والدباسي والقماري والفواخت، وأشهرها الحمام الرسائلي، وهو الذي يتخذه الملوك لحمل المكاتبات، ويسمى (الهَدْى) و(الهوادي)، ويتم التفضيل ما بين النوع الأخير الرسائلي باختلاف ألوانها وعدد الرياش المعتبرة فيها، وهي رياش أجنحتها وأذنابها، وفراستها، و مدى طول طيرانها[lvii].

وكان يجري إطلاق طائرين للمهمة نفسها، لضمان وصول الرسالة، إذ ربما ضل أحد الطائرين طريقه أو تم اصطياده. وكان يكتب على البطاقة تاريخ وساعة الإطلاق كما يلي: «الله الهادي، سرح الطائر الميمون ورفيقه، هداهما الله تعالى في الساعة الفلانية من اليوم الفلاني من الشهر الفلاني من سنة كذا وكذا، إلى المجلس الكريم، أو السامي (حسب رتبة المرسل إليه)، الأمير فلان والي فلانة، أو نحو ذلك، يعلمه أن الأمر كذا وكذا، ومرسومنا له أن يتقدم بكذا وكذا، فليعلم ذلك ويعتمده، والله الموفق بمنه وكرمه إن شاء الله تعالى، حسبنا الله ونعم الوكيل»[lviii].

وقد ترسل البطاقة مباشرة للمرسل إليه، فإن كانت المسافة بعيدة أو لم يتوفر الطائر المطلوب أرسلت على مرحلتين أو أكثر، وفي كل مرحلة تجري كتابة المرسوم الذي يجب أن يعتمده المكلف في المركز بإرسال البطاقة للجهة المطلوبة، وهكذا حتى تصل البطاقة للجهة المقصودة.

وتوضع الطيور في أقفاص تخصّ كل بلد أحضرت منه، هذا لدمشق وهذا لبيت المقدس وآخر

للإسكندرية وهكذا، وفي الوقت نفسه تكون في تلك المدن طيوراً تخص مدناً أخرى، ويجري دائماً تجديد الطيور بشكل متواصل. إلا أن الأكثر شيوعاً وأكثر واقعية أن تكون الطيور من مركز (مطار) لمركز آخر متقارب يقع على خط السير نفسه حيث يجري إرسال البطاقة من المركز للذي يليه حتى تصل الرسالة لوجهتها، ويكون تجديد الطيور من مركز لمركز آخر مجاور بشكل يومي.

وترتبط إدارة أبراج الحمام ومتعلقاتها بالأبواب السلطانية، فإن وصلت البطاقة إلى برج القلعة «فيأخذ البرّاج الطائر والبطاقة في جناحه ويحضره بين يدي الدوادار الكبير فيعرضه عليه، فيضع البطاقة عن جناحيه بيديه، فإن كان الأمر لا يحتاج لمطالعة السلطان به، استقل الدوادار به، وإن كان مهماً يحتاج إلى إعلام السلطان به، استدعى كاتب السر وطلع لقراءة البطاقة كما يفعل في المكاتبات الواردة»[lix].